

دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب
الوافي حمزة، خلف الله زكريا، جامعة أم البواقي، الجزائر

Abstract

The Importance of defining and delaminating the effect of tax policy attraction is noticed on encouraging invest met in Algeria, because this country insert many reforms and laws which aims on promoting the investment. This study includes three important chapters, the first chapter aims at giving some definitions which have a relation with tax policy attraction; however, the second chapter includes a comparison study between tax concessions given from both Algeria and morocco; The third chapter is about the evaluating to the effect of tax policy attraction on the local and foreign investment in Algeria and morocco.

This study ends to a result, that tax concessions is not effective in attracting the foreign investor, and What matters investor is the climate encourage investment. and the bureaucratic and transparent.

Key Words: tax policy attraction, Foreign Investment, Domestic investment.

أهمية تحديد
الضريبي
تشجيع
هذا البلد
العديد
لترقية
أساسية، يهدف
تسليط
بسياسة
بعض المفاهيم
الضريبي، حين
بين الامتيازات
ومقارنتها
تقييم أثر سياسة
الضريبي
تشجيع
الامتيازات
الضريبية وحدها غير كافية
ما يهم هذا الأخير هو
ومحيط بيروقراطي
يتضمن العديد
تشجيع
الكلمات المفتاحية : سياسة
الضريبي،

المقدمة:

أدى القصور والنقص في الموارد التمويلية المحلية وضعف مستوى التقدم التقني والتكنولوجي بالعديد من الدول النامية للجوء إلى العالم الخارجي عن طريق جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية داخل البلد باعتبارها أحد أهم الوسائل التي تساعد على تنمية وتنويع الموارد المالية ودعم الاستثمار المحلي في الاقتصاد المعاصر. وتحتل سياسة الجذب الضريبي مكانة هامة بين أدوات السياسة المالية للدولة، باعتبارها أحد أهم الآليات المتاحة لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب، ولهذا تهتم معظم الدول المضيفة للاستثمار بتقديم حوافز تنافسية لأن بيئة الاستثمار العالمي تشتد فيها المنافسة بين الدول المختلفة، ومن بين أهم هذه الحوافز الامتيازات المتمثلة في التخفيضات والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة للمشاريع الاستثمارية بغية تشجيعها.

وفي نطاق السعي لجذب الاستثمارات قامت الجزائر كغيرها من الدول بإدخال العديد من الإصلاحات والقوانين على النظام الضريبي خلال السنوات السابقة، من خلال اصدار الأمرين 03-01 و 06-08 المتعلقين بتطوير الاستثمار وما تضمناه من اعطاء امتيازات ضريبية من أجل تحسين المناخ الاستثماري، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

"هل الامتيازات الضريبية الممنوحة في الجزائر كافية لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي؟".

ومحاولة منا الإجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى ثلاث محاور أساسية هي كالآتي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول سياسة الجذب الضريبي.

المحور الثاني: الامتيازات الضريبية الممنوحة وفق قانون ترقية الاستثمار في كل من الجزائر والمغرب.

المحور الثالث: تقييم أثر سياسة الجذب الضريبي على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية في الجزائر.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول سياسة الجذب الضريبي.

أن سياسة الجذب الضريبي لها انعكاسات على النشاط الاقتصادي، باعتبار الضرائب من الوسائل الهامة التي تساعد على تحفيز الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، ولهذا سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بهذه السياسة.

أولاً: مفهوم سياسة الجذب الضريبي وخصائصها.**1. مفهوم سياسة الجذب الضريبي.**

عرف سياسة الجذب الضريبي على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها الدولة قصد إحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، سعياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، حيث تعتمد الدولة على الامتيازات الضريبية كأداة لتحقيق أهداف هذه السياسة.

كما يمكن تعريف سياسة الجذب الضريبي على أنها امتيازات ضريبية تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار والهم داخل الوطن من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها. (مرسي السيد الحجازي 2004، ص: 277).

2. الخصائص العامة لسياسة الجذب الضريبي.

تتصف سياسة الجذب الضريبي بجملة من الخصائص العامة يمكن تحديدها فيما يلي: (عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، 2012، ص: 45).

- هي مجموعة متكاملة ومتراصة من البرامج والإجراءات حيث تساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف المرغوبة؛
- يمتد نطاق سياسة الجذب الضريبي ليشمل الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية والتي ترغب في تشجيعها، وذلك على اعتبار أن هذه الامتيازات إجراءات محتملة مضحى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة؛
- ومن سماتها أيضاً أنها في الواقع ليست سوى أداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

ثانيا: شروط نجاح سياسة الجذب الضريبي.

- إن اتباع سياسة الجذب الضريبي تفرض منح مجموعة من الامتيازات الضريبية قد كلفة للدولة المضيفة، لذلك فإن نجاح هذه السياسة إلى قدر معين يتطلب تقييد المستثمر الأجنبي بمجموعة من الشروط قد تساعد على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومن بين هذه الشروط ما يلي: (، 2003، ص ص: 64-66).
- يجب أن يساعد المشروع الاستثماري الأجنبي على تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والمضروعة من أجل تحقيق التوازن الجهوي؛
 - منح الامتيازات الضريبية للمشاريع الاستثمارية على مراحل تتزامن مع بدأ المشروع وتزايد كلما حقق المشروع كفاءة في الأداء؛
 - مساهمة المشروع الاستثماري في جلب العملات الأجنبية؛
 - أن تكون هذه المشاريع مرتبطة بنقل التكنولوجيا المتطورة من أجل الاستفادة منها وتحقيقا للتنمية؛
 - يجب أن لا يترتب على مشروعات الاستثمار الأجنبي خروج أي شركة أو مشروع وطني من السوق لأن الهدف من سياسة الجذب الضريبي توسيع الوعاء الضريبي عن طريق زيادة في عدد المشروعات؛
 - يجب على الدولة المضيفة للاستثمار أن تفرض بعض الشروط مقابل منح الامتيازات مثل:
- ✓ ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات النمطية؛
 - ✓ ضرورة استخدام الموارد المادية المحلية إذا كانت متوفرة بالكم والكيف اللازمين؛
 - ✓ تحديد حجم وطاقة الانتاج بالمشروع سنويا.

ثالثا: أدوات سياسة الجذب الضريبي.

تعتمد سياسة الجذب الضريبي على مجموعة من الأدوات في صورة مزايا ضريبية يمكن تصنيفها فيما يلي:

1. الإعفاءات الضريبية: هي اسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب دفعها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، كما قد يكون هذا الاعفاء كلي أو جزئي، دائما أو مؤقتا. (عبد المجيد قدي، 2005، ص:173).
- وتعتبر الاعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداما في البلاد النامية لكونها بسيطة في الإدارة إلا أن تحتوي على مجموعة من العيوب:
 - عفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها يجعل المستثمرين الذين يتوقعون تحقيق أرباحا كبرى هم المستفيدين من ذلك؛
 - تولد الاعفاءات المؤقتة حافزا قويا على التهرب الضريبي، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المعفاة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، مثل دفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشتراة من الشركة الأخرى، ثم استردادها في صورة مدفوعات مستترة؛
 - هناك فرصة لتحاييل المستثمرين بالاتفاق على فترة الاعفاء الضريبي المؤقت، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد تتوفر فيه مزايا ضريبية كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله باسم مختلف لنفس المالكين؛
 - يغلب على الاعفاءات المؤقتة استقطاب الاستثمارات قصيرة الاجل، والتي هي في العادة غير ذات نفع كبير للاقتصاد مقارنة بالمشروعات طويلة الاجل. (عبد المجيد قدي، 2011، ص:119).

2 التخفيضات الضريبية (المعدلات التمييزية): يقصد بها التخفيض في المعدلات الضريبية المطبقة في الحالات العادية أو قد يعني التخفيض في الوعاء الضريبي، والمشرع الضريبي يضع هذه التخفيضات للمشاريع المستهدفة والتي لها أهمية اقتصادية واجتماعية للبلاد. ويتم تطبيق التخفيضات الضريبية عن طريق تصميم جداول للمعدلات الضريبية وربطها بنتائج محددة بعمليات المشروع، حيث يمكن أن تربط بعلاقة عكسية مع حجم المشروع أي كلما زاد حجم المشروع كلما قلت المعدلات الضريبية المفروضة، أو مع حجم العمالة كلما ضم

المشروع يد عاملة أكبر كلما كانت المعدلات الضريبية أقل. (قاشي يوسف، 2009، ص: 121).

3. **القرض الضريبي:** وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة من الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذًا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي، ولا يتغير هذا القرض تبعًا لسلم الاقتطاع التصاعدي.

فإذا كان الوفر الضريبي أقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضها من الضريبة، وإذا كان القرض الضريبي أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع، والجزء الذي يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالا لدفعه لصالح الممول. (المجيد قدي، 2011، ص: 121).

4. **امكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة:** تعبر هذه التقنية إحدى الوسائل الهامة التي عن طريقها يتم امتصاص الآثار السلبية للضرائب من جهة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة من جهة أخرى، ويكون ترحيل الخسائر عن طريق خصمها من الأرباح وتحميلها إلى سنوات لاحقة باعتبار الربح هو المصدر الأول لتشجيع وإعادة استثمار وتنمية هذا المورد الذاتي. (نشيدة معزوز، 2005، ص: 62).

المحور الثاني: الامتيازات الضريبية الممنوحة وفق قانون ترقية الاستثمار في كل من الجزائر والمغرب.

يد من الدول خاصة منها النامية إلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، ويكون ذلك بمنح إعفاءات وتخفيضات ضريبية كبيرة كحوافز للمستثمرين من أجل دفعهم إلى الاستثمار فيها ولكن هذه الحوافز الاستثمارية تختلف من دولة لأخرى حسب الواقع الاقتصادي والسياسي

أولاً: دراسة مقارنة بين الامتيازات المقدمة من طرف كل من الجزائر والمغرب.

1. قانون الاستثمار الجزائري:

لقد شهد النظام الضريبي الجزائري العديد من الاصلاحات والتعديلات لعل أبرزها الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جولية سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والخاص بتطوير الاستثمار، وفي مايلي أهم المزايا الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين:

✓ النظام العام للحوافز: (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، 2015).

يطبق هذا النظام استنادا إلى المادة الأولى على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وكذلك في مرحلة الاستغلال وتستفيد الاستثمارات من:

أ. في مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة ما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المشتريات محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب. في مرحلة الاستغلال: بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني.

✓ النظام الاستثنائي للحوافز: (، 2005، ص:5).

منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس نوعين من الاستثمارات حسب ما جاء في المادة 10، وسنحاول إيجاز أهم المزايا الممنوحة لكل استثمار على حدا:

أ. زاييا الممنوحة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة: تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا الآتية:

1. في مرحلة بدأ الانجاز للاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة كلياً أو جزئياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضروري لإنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من TVA فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

2. في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، كتأجيل العجز أو آجال الاستهلاك.

ب. المزايا الممنوحة للاستثمارات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

(، ص:6)

ت. خاصة وإن كانت هـ الاستثمارات تعتمد على تكنولوجيا من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة، ومن بين المزايا الممنوحة الآتية:

1. في مرحلة الانجاز، ولمدة (5) سنوات:

- إعفاء من الرسوم والحقوق والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على المقتنيات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛
- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2. في مرحلة الاستغلال: ولمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في

الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا: قانون الاستثمار المغربي.

إن أبرز الخطوات المتبعة من قبل المملكة المغربية لتشجيع الاستثمار صدور القانون العام للضرائب المقرر بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43-96 المعدل والمتمم للقانون 18-95، والذي اعتبر بمثابة ميثاق للاستثمارات، وفي مايلي سيتم عرض أهم الحوافز الجاذبة للمستثمرين التي جاء بها هذا القانون:

الحوافز الضريبية:

1. مساهمة الدولة:

لقد تم إنشاء صندوق تشجيع الاستثمار بموجب المادة 29 من قانون المالية رقم 26-99 بهدف حساب العمليات المتعلقة بتولي الدولة بتكلفة الامتيازات الممنوحة للاستثمارات في إطار المادة 17 من قانون الإطار رقم 18-95 الذي يشكل ميثاق الاستثمار (البنية التحتية خارج الموقع، وشراء الأراضي والتكوين المهني). دف هذا الصندوق إلى حساب العمليات المتعلقة بتولي الدولة بتكلفة الامتيازات الممنوحة للاستثمارات في إطار نظام عقود الاستثمار المرتبطة بالبنيات التحتية الخارجية وشراء الأراضي الخاصة بالمشاريع والقيام بعمليات التكوين المهني. ويجب على مشاريع الاستثمار التي يمكنها الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق، أن تتوفر على معايير الأحقية التالية والمقررة عن طريق الميثاق المذكور ومرسومه التطبيقي:

- ✓ استثمار مبلغ يعادل أو يفوق 200 مليون درهم؛
- ✓ خلق 250 فرصة عمل أو أكثر؛
- ✓ ضمان نقل التكنولوجيا؛
- ✓ المساهمة في حماية البيئة.

وستستفيد المقاولات المستوفية للشروط المذكورة من الامتيازات التالية:

- فيما يتعلق بالأراضي، ستساهم الدولة في مصاريف اقتناء الأراضي الضرورية لإنجاز برنامج الاستثمار، وذلك في حدود 20 بالمائة من قيمة الأرض التي سيقام عليها المشروع.
- مساهمة الدولة، فيما يتعلق بالبنيات التحتية خارج الموقع، في نفقات البنيات التحتية الخارجية الضرورية لإنجاز برنامج الاستثمار، وذلك في حدود 5 بالمائة من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمار. (وزارة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية، www.finances.gov.ma)

2. تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة.

ويكون التخفيض على المبيعات والخدمات التي تنتجها المصانع الصغيرة التي تحقق رقم أعمال سنوي يساوي أو يقل عن خمسمائة ألف درهم. (Code Générale Des Impôts, 2013, p:123).

وتوجد ثلاثة أنواع من المعدلات سارية المفعول:

- لمعدل العادي 20٪؛
- المعدل المخفض بنسبة 7٪ لبعض المنتجات الاستهلاكية، و 10٪ على بعض المنتجات الغذائية، و 14٪ بالنسبة للمنتجات الأخرى. (Code Générale

Des Impôts, 2013, p:115)

3. ائفاء من معدل الضريبة على الشركات: (Ibi, p: 9)

أ. ائفاء من الضرائب على الشركات بصفة دائمة فيما يخص:

- البنك الإسلامي للتنمية؛
- البنك الإفريقي للتنمية؛
- مؤسسة التمويل الدولية؛ S.F.I.
- مؤسسات استثمار رأس المال المخاطر؛

ب. ائفاء من الضرائب على الشركات بصفة مؤقتة: (Ibid, p: 11)

- ائفاء الكلي للضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات متتالية:
- الشركات التي تقوم بانتاج وتصدير السلع والخدمات وتكون بدأ من السنة الأولى للتصدير؛
- الشركات الفندقية للسياحة.

ثالثاً: المقارنة بين الامتيازات الضريبية الممنوحة في كل من الجزائر والمغرب.

من خلال ما تم التطرق اليه سنقوم بمقارنة بين الامتيازات الممنوحة بين البلدين:

- فيما يتعلق بالائفاء المؤقت من الضرائب على ارباح الشركات: 'حظ ان المغرب هي الأضعف وبمدة ائفاء محددة بي 05 نوات بدأ من النشاط الفعلي، في حين الجزائر قامت بالائفاء من الضريبة على ارباح الشركات لمدة 10 سنوات بدأ من النشاط الفعلي.
- فيما يتعلق بالائفاء من الرسم على القيمة المضافة: بالنسبة للمغرب تم تخفيض معدل الضريبة على القيمة المضافة لبعض المنتجات الاستهلاكية، وبعض المنتجات الأخرى الى

7% و14%، في قامت الجزائر بإعفاء من TVA فيما يخص السلع التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة من الدولة.

- فيما يتعلق بالإعفاء الدائم: قامت المغرب بإعفاء دائم على مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية المنجزة المتفق عليها، في حين اهتمت الجزائر هذا النوع من التحفيز.

- فيما يخص مساهمات الدولة: بد أن المغرب خصصت مساهمة للمستثمر الأجنبي فيما يتعلق بشراء الأراضي وكذلك البنى التحتية خارج الموقع، في حين اهتمت الجزائر هذا النوع من التحفيز.

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2002	443	1%	67839	3%	24 092	8%
2003	1369	4%	235 944	9%	20 533	7%
2004	767	2%	200 706	8%	16 446	5%
2005	777	2%	115 639	5%	17 581	6%
2006	1990	6%	319 513	13%	30 463	10%
2007	4092	13%	351 165	14%	51 345	17%
2008	6375	20%	670 528	26%	51 812	17%
2009	7013	22%	229 017	9%	30 425	10%
2010	3670	11%	122 521	5%	23 462	8%
2011	3628	11%	156 729	6%	24 806	8%
2012	1880	6%	77 240	3%	8 150	3%
المجموع	32004	100%	2 546 840	100%	299 115	100%

المشاريع المحلية	31594	98,71	1 743 840	%68,4	256 156	%85,63
		%		7		
المشاريع الأجنبية	410	%1,29	803 000	%31,5	42 959	%14,37
				2		

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الجزائر ركزت على منح إعفاءات ضريبية دائمة ومؤقتة أفضل من التي منحتها نظيرتها المغرب وأهملت بعض الحوافز الأخرى كالسهيلات الائتمانية وتزويد الشركات الأجنبية بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار مغرية، والتي اعتبرتها المغرب ضمن أولوياتها في قانون الاستثمار من أجل جذب المستثمر.

المحور الثالث: تقييم أثر سياسة الجذب الضريبي على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية في الجزائر.

أولاً: تطور عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر.

مت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات التي مست النظام الضريبي في السنوات الأخيرة من أجل تشجيع الاستثمار، كان أبرزها الأمر 08_06 ذي جاء بثوب جديد من أجل تفادي القصور الذي وقع فيه الأمر 03_01 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث منح المشرع العديد من الامتيازات والضمانات لأصحاب المشاريع المحلية الخاصة وكذلك الأجنبية. وسنحاول من خلال الجدول (01) تحليل تطور المشاريع الاستثمارية المنجزة فعلا في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2012).

الجدول رقم (01): تطور المشاريع الاستثمارية المنجزة في الفترة 2002-2012

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات:

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، " حصيلة مشاريع الاستثمار"، نقلا عن الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه تبين لنا أن الفترة (2002_2005) وهي الفترة التي جاءت بعد اصدار الأمر 03_01 شهدت ضعف كبير في حجم المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر سواء محلية كانت أو أجنبية، حيث لم تتعدى نسبة التطور السنوية 04% وهذا يعكس القصور والنقص الذي عرفه هذا المرسوم التشريعي من جهة، ومن جهة أخرى

عدم استقرار القوانين المتعلقة بالاستثمار وهذا ما أدى لعدم استيعاب المواطن لهذه القوانين واحاطته بكامل جوانبها.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من (2006 إلى 2012) والتي عرفت ادخال العديد من التعديلات والاصلاحات على الأمر 03_01 فيما يخص قانون الاستثمار حسب ما جاء به الأمر 08_06 نلاحظ تطور حجم الاستثمار في منحنى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22% سنة 2009 مع الحفاظ على الحد الأقصى في السنتين المتتاليتين 2010، 2011.(الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، 2015)

كما أن مجمل الاستثمارات المنجزة بلغت سنة 2012 (32004) بقيمة مالية قدرها 2 546 840 مليون دينار احتلت فيها المشاريع المحلية اكر نسبة 98،79% والتي تبقى دائما دون المأمول بالنظر لمختلف البرامج والاصلاحات التي قدمتها الدولة، أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فقد بلغت 410 مشروع بنسبة 1،29% وبقيمة مالية قدرها 803 000 مليون دينار وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بما قدمته الدولة من نفقات ضريبية وضمانات ممنوحة للمستثمرين الأجانب وهو ما يعكس أن المستثمر الأجنبي غير مهتم بالامتيازات الضريبية.

ثانيا: الامتيازات الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر والمغرب.

من خلال النتيجة التي وصلنا اليها سابقا والتي مفادها أن الامتيازات الضريبية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في الجزائر افضل من تلك الممنوحة في المغرب فيما يخص الضرائب على الشركات وغيرها من الاعفاءات الأخرى، في حين كانت السياسة المتبعة من قبل السلطة المغربية هي توفير السيولة الكافية لتمويل المشاريع عن طريق اعفاء المؤسسات المالية الممولة لتلك المشاريع من الضرائب، سنقوم من خلال هذا الجدول معرفة التناسب بين الامتيازات الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي في كل من البلدين.

الجدول رقم(02): مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في كل من الجزائر

والمغرب(الوحدة بالمليون دولار امريكي).

الدول	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزا	1795,	1661,	2593	2746,	230	258	149	169

1	9	1	1	4		8	4	ئر
335	272	256	157	1951,	2487,	2804,	2449,	المغرب
8	8	8	4	7	1	5	4	ب

المصدر: احصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، متوفر على الموقع:

<http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21>

من خلال الجدول أعلاه أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب أكبر التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال أغلب سنوات الدراسة وهذا ما يؤكد الأثر الضعيف للتدفقات الضريبية في جذب المستثمر الأجنبي إلى الجزائر، كما أن السياسة المتبعة من خلال السلطات المغربية في تحسين البنية التحتية وتحفيز مؤسسات الوساطة المالية على تمويل المشاريع داخل البلد، وكذلك عدد الاتفاقيات التي أبرمتها المغرب في هذا المجال كما يشير الجدول (03) ساعدت على جذب زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ولو بالقدر القليل مقارنة بالعديد من الدول العربية.

أ أن ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنوات 2008، 2009 مع إلى تزايد العائدات النفطية مما أدى إلى فتح قطاعات جديدة للاستثمار مثل البنى التحتية والخدمات كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي شهد نموا كبيرا خلال هذه الفترة. (هادي صادق، 2015، ص: 8).

الجدول رقم (03): عدد اتفاقات الاستثمار لبعض الدول العربية، حتى نهاية 2013			
الدولة	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	اتفاقات الاستثمار الدولية أخرى	الإجمالي
	(BITs)	(OtherIIAs)	Total
مصر	100	13	113
المغرب	63	9	72
تونس	55	9	64
الجزائر	47	8	55
ليبيا	35	11	46
موريتانيا	20	7	27

المصدر: احصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، متوفر على الموقع الالكتروني:

<http://www.iaigc.net/>

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت مراتب متأخرة في مجال اتفاقيات الاستثمار بمجموع 55 اتفاقية مقارنة مع مصر التي احتلت المرتبة الأولى ب 113 اتفاقية تليها المغرب وتونس ب 72 و 64 اتفاقية على التوالي.

الخاتمة:

لال ما سبق يتضح لنا أن توفر الاطار التشريعي المناسب لا يكفي وحده لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من قيام الحكومة الجزائرية بإدخال العديد من التعديلات والقوانين المتعلقة بالاستثمار وكان أهمها الامر 06-08 لمتعلق بتطوير

الاستثمار المعدل والمتمم للأمر 01-03، والذي يقضي بمنح امتيازات ضريبية مبالغ فيها تعتبر نفقات تقع على عاتق الدولة، إلا أن هذه الامتيازات لم تبلغ هدفها وتأتي بثمارها فيما يخص جذب المشاريع الاستثمارية داخل الجزائر، نظرا لوجود العديد من العراقيل التي تعترض المستثمر الأجنبي، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر والاستفادة من بعض الدول الناجحة في هذا المجال لأن ما يهم المستثمر ليس الامتيازات والحوافز الضريبية فقط، بل تجده مهتم بالعديد من العوامل والحوافز المتسلسلة والمرتبطة مع بعضها البعض المساعدة على تفعيل سياسة الجذب الضريبي، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- ✓ تطهير المحيط من البيروقراطية والفساد والرشوة بصفة عامة؛
- ✓ تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وبمعدلات منخفضة؛
- ✓ تقديم مساعدات مالية من أجل اجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل؛
- ✓ توفير سوق مالي نشط لرأس المال؛
- ✓ تزويد الشركات الأجنبية بالأراضي والبنية التحتية بأسعار اقل؛
- ✓ الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي داخل البلد؛
- ✓ وضع نظام ضريبي واضح يتيح للمستثمرين القدرة على المفاضلة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب العربية.

- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية وأثرها على التشريع الضريبي (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003.
- عبد المجيد قدي، علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع 2005.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- مرسى السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، إيكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، مصر، 2004.

ثانيا: المذكرات والمداخلات.

- م. يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية (النظام الضريبي الجزائري)، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بو قرّة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009.

- نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر خلال التسعينات)، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نفود، مالية، وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة 2005.

- هادي صادق، عفيف عبد الحميد، السياسة الضريبية كأداة لتشجيع الصادرات خارج قطاع (2006 2014)، مداخلات مقدمة ضمن فعاليات

الملتقى الدولي الموسوم ب السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي 7 8 افريل 2015.

ثالثا مواقع الانترنت.

[-http://www.andi.dz](http://www.andi.dz)

<http://www.finances.gov.ma/arma/Pages/Investissement>.

رابعا: كتب اللغة الاجنبية.

Code Générale Des Impôts, Direction Générale des Impôts, Ministère de l'économie et De Finance, Maroc, 2013.